ICANN POLICY FORUM 65
MARRAKECH
24–27 June 2019

ICANN | GAC
Governmental Advisory Committee

نظام WHOIS وسياسة حماية البيانات

الجلسة 8.1

المحتويات

نبذة تعريفية 2
القضايا 2
اقتراح القيادة لعمل اللجنة الاستشارية الحكومية 2
التطورات ذات الصلة 3
مراجعة الحالة الراهنة 3
العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام 4
سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام 5
مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات (DPAs) 6
المواقف الحالية 7
الوثائق المرجعية الأساسية 8

هدف الجلسة

- إحاطة أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية علمًا بشأن آخر التطورات المتعلقة بالعملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP): تنفيذ توصية المرحلة الأولى ومواصلة وضع سياسة المرحلة الثانية.
- ستمثل هذه الجلسة أيضًا فرصة سانحة لمناقشة التطورات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بمشاركة ICANN مع هيئات حماية البيانات والتأثير على متطلبات إنفاذ القانون والمستخدمين القانونيين الآخرين.
- قد ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية أيضًا في نظر قضايا جوهرية محددة تتم مناقشتها في العمليات المشار إليها أعلاه.

نبذة تعريفية

على مدى العقود الماضية، أصبحت المعلومات المتعلقة بالأفراد أو الكيانات التي تحمل اسمًا للنطاق ("بيانات تسجيل النطاق") متاحة بشكل عام من خلال بروتوكول WHOIS وخدمات Whois ذات الصلة، لتصبح أداة لا غنى عنها لإسناد المحتوى والخدمات والجريمة على الانترنت.

نتيجة لذلك، كان نظام Whois محل اهتمام طويل الأمد لمجتمع ICANN، بما في ذلك GAC، خاصة فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية:

1. مخاوف حول عدم وجود حماية للبيانات الشخصية
2. عدم دقة بيانات التسجيل.

منذ عام 2003، تولت هيئات حماية البيانات الأوروبية قضية مع نظام Whois. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث سياسة نظام Whois وتصميم الحلول التي تلبي احتياجات الخصوصية مع الحفاظ على الوصول لأغراض مشروعة، ظل النظام بدون تغيير نسبيًا.

أجبر بدء العمل بالقانون العام لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي في 25 أيار (مايو) 2018 مؤسسة ICANN والأطراف المتعاقدة ومجتمع ICANN على جعل نظام WHOIS متوافق مع تنظيم حماية البيانات. وعلى وجه التحديد، منذ اجتماع ICANN60، أثارت عملية تضم العديد من الجهود الموازية لجلب نظام Whois إلى التوافق مع القانون العام لحماية البيانات عددًا من المخاوف بالنسبة للحكومات.

القضايا

تتطلب حماية الجمهور في سياق نظام اسم النطاق مراعاة المسائل المتعلقة بالقدر نفسه من حماية البيانات والممارسات المشروعة والقانونية المرتبطة بحماية الجمهور، بما في ذلك مكافحة السلوك غير القانوني مثل الاحتيال وانتهاك الملكية الفكرية والأمن وتعزيز ثقة المستهلك وثقة المستهلك في الإنترنت وحماية المستهلكين والشركات. مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المسبقة ولوائح ICANN تقر بهذه المصالح الحيوية.

علاوةً على ذلك، أقر كل من فريق العمل المعني بحماية البيانات والمادة 29، والمجلس الأوروبي لحماية البيانات بأن "سلطات الإنفاذ التي يحق لها بموجب القانون يجب أن يكون لها حق الوصول إلى البيانات الشخصية في أدلة نظام Whois" وتعلن عن توقعها أن تقوم ICANN "بتطوير نموذج WHOIS تمكين الاستخدامات المشروعة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين، مثل إنفاذ القانون [...]".

ومع ذلك، وفقًا لما تم التركيز عليه في مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ومساهمات اللجنة الاستشارية الحكومية المختلفة منذ اجتماع ICANN60 في أبوظبي (تشرين الثاني (نوفمبر) 2017)، فشلت الجهود المبذولة حتى الآن من قبل مؤسسة ICANN ومجتمع ICANN في تلبية كل من ضرورة حماية البيانات وحماية المصلحة العامة. وفي الوقت الحالي، يتم حذف الكثير من معلومات نظام WHOIS العامة مرة واحدة دون وجود عملية حقيقية أو آلية للوصول إلى المعلومات للاستخدامات المشروعة. وعلى وجه التحديد، لم يعد لدى جهات إنفاذ القانون وخبراء الأمن السيبراني وأصحاب حقوق الملكية الفكرية القدرة على الوصول إلى المعلومات المهمة لحماية المصلحة العامة.

اقتراح القيادة لعمل اللجنة الاستشارية الحكومية

1. **النظر في قرارات مجلس إدارة ICANN الأخيرة والرد على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية** (راجع الحالة الراهنة أدناه)، بما في ذلك مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المعلقة (من بيان سان خوان).
2. **النظر في دعم ممثلي اللجنة الاستشارية الحكومية في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات** (المرحلة الثانية لوضع سياسات العملية المعجّلة لوضع السياسات) **وفريق مراجعة التنفيذ** (المرحلة الأولى من تنفيذ سياسات العملية المعجّلة

لوضع السياسات) مع الإسهامات الموضوعية في الوقت المناسب لمساعدتهم في تناول قضايا السياسات التي سيتم مناقشتها خلال الجلسة العامة للجنة الاستشارية الحكومية.

التطورات ذات الصلة

مراجعة الحالة الراهنة

- بعد اعتماد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة (4 آذار (مارس) 2019) للتوصيات (بتاريخ 20 شباط (فبراير) 2019) المقدمة في المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات)، **قدم العديد من أصحاب المصلحة إسهامات إلى مجلس إدارة ICANN** بعد اجتماع ICANN64؛ تضمنت:
  - حكومة الولايات المتحدة في خطاب من مساعد وزير التجارة لشؤون الاتصالات والمعلومات (4 نيسان (أبريل) 2019) والتي رد عليها المدير التنفيذي لمؤسسة ICANN (22 نيسان (أبريل) 2019)
  - المفوضية الأوروبية في خطاب وتعليق عام (17 نيسان (أبريل) 2019)، وتوضيح لاحق (3 أيار (مايو) 2019) بعد طلب مجلس إدارة ICANN (26 نيسان (أبريل) 2019)
  - اللجنة الاستشارية الحكومية في رد لها (24 نيسان (أبريل) 2019) على إخطار مجلس إدارة ICANN (8 آذار (مارس) 2019) بموافقة المنظمة الداعمة للأسماء العامة على توصيات السياسات للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات
  - أصحاب المصلحة الآخرون كما ورد في فترة التعليقات العامة (23 نيسان (أبريل) 2019)

- في 15 أيار (مايو) 2019، اتخذ **مجلس إدارة ICANN** إجراءً (وردت تفاصيله في بطاقة سجل أداء) بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات. فقد **تبنى جميع التوصيات باستثناء توصيتين** اعتبرهما "ليستا في مصلحة مجتمع ICANN التابع لمؤسسة ICANN"، واللتان يُتوقع مناقشتها مرة أخرى كجزء من المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات:
  - **التوصية رقم 1، الغرض رقم 2**[1] الذي ينص على ضرورة النظر في الإسهامات الأخيرة المقدَمة من المفوضية الأوروبية وسط مخاوف من أن هذا الغرض، كما تمت صياغته حاليًا، قد يُعتبر غير متوافق مع القانون العام لحماية البيانات؛
  - **التوصية رقم 12 (جمع نطاق المؤسسة وعرضه)**، بالنظر إلى المخاوف التي تفيد أن حذف هذه المعلومات (على عكس التنقيح) قد يؤدي إلى فقدان اسم المسجل أو تغييره ويتعارض مع المصلحة العامة.

- رد مجلس إدارة ICANN أيضًا على بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي (14 آذار (مارس) 2019) من خلال إقرار مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بالكامل (التي ركزت على ضمان استمرار العمل المناسب في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات وتنفيذ توصيات المرحلة الأولى). وعند إجراء ذلك، وافق مجلس إدارة ICANN أيضًا على مشورة واحدة من أربع مشورات معلقة للجنة الاستشارية الحكومية بشأن اللائحة العامة لحماية البيانات ونظام WHOIS من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان (15 آذار (مارس) 2018)[2]

- في 20 أيار (مايو) 2019، انتهت صلاحية المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام على النحو المتوقع، وتم استبدالها الآن بسياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام، والتي تتطلب من

[1] "الإسهام في الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات بما يتفق مع مهمة ICANN من خلال تمكين الردود على طلبات الإفصاح عن البيانات المشروعة."

[2] بيان سان خوان، المادة 1.a.v: a. تنصح اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس إدارة ICANN بتوجيه مؤسسة ICANN إلى: v. ضمان استمرار الوصول إلى نظام WHOIS، بما في ذلك البيانات غير العامة، للمستخدمين الذين لديهم غرض مشروع، حتى يحين وقت تشغيل نموذج WHOIS المؤقت بشكل كامل، على أساس إلزامي لجميع الأطراف المتعاقدة؛

الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير التي تتوافق مع المواصفة المؤقتة، ريثما يتم تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية بمجرد اكتمال تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- في تلك الأثناء، يستمر تعريف ملامح نظام WHOIS المستقبلية المتوافقة مع القانون العام لحماية البيانات من خلال العمل المترابط بشكل متزايد والذي يجري في اتجاهين:
  - **فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات**، الذي استأنف عمله وبدأ المرحلة الثانية من مداولاته التي تهدف إلى تقديم تعريف لآلية وصول موحدة للبيانات غير العامة وإيجاد حل لعدد من المشكلات المطروحة من المرحلة الأولى.
  - **مشاركة مؤسسة ICANN للمفوضية الأوروبية وسلطات حماية البيانات**، بما في ذلك على:
    - أساس النموذج الفني للوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة (اكتمل منذ 2 أيار (مايو) 2019) حيث تأمل ICANN في إبعاد المسؤولية القانونية عن الأطراف المتعاقدة لإتاحة الوصول إلى بيانات التسجيل غير العامة لنطاق المستوى الأعلى العام.
    - التفاعل بين الوصول المشروع والنسبي إلى بيانات المسجل ومهمة استقرار ومرونة الأمان في ICANN (راجع بنود "الحيثيات" والأساس المنطقي لقرار مجلس إدارة ICANN، 15 أيار (مايو) 2019)

العملية المعجّلة لوضع السياسات بشأن بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام

- في 20 شباط (فبراير) 2019، اختتمت العملية المعجّلة لوضع السياسات المرحلة الأولى من عملها بإصدار تقريرها النهائي إلى مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، والذي تم اعتماده في 4 آذار (مارس) 2019.

- يقدم تقرير المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات 29 توصية للسياسات في نهاية المطاف لاستبدال شروط المواصفة المؤقتة المعنية ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام في نهاية المطاف والرد على مجموعة من أسئلة الميثاق، والتي تم تحديد عدد منها كشرط مسبق ("أسئلة مبوبة") كي تناقش العملية المعجّلة لوضع السياسات "نموذج الوصول الموحد".

- منذ 2 أيار (مايو) 2019، استأنف فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات عقد اجتماعاته الأسبوعية مع إجراء بضعة تغييرات:
  - تم ترشيح رئيس جديد، جانيس كاركلينز، السفير اللاتفي الحالي لدى الأمم المتحدة في جنيف والرئيس السابق للجنة الاستشارية الحكومية، (راجع البند 4، صفحة 3) في 18 نيسان (أبريل) من قبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء
  - تحظى اللجنة الاستشارية الحكومية بتمثيل بسيط في فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات:
    - تم تعيين 3 ممثلين للجنة الاستشارية الحكومية "كأعضاء":
      - آشلي هينيمان (الولايات المتحدة)
      - جورجيوس تسنلينتيس (المفوضية الأوروبية)
      - كريس لويس إيفانز (المملكة المتحدة)
    - تم تعيين 3 ممثلين للجنة الاستشارية الحكومية "كمناوبين"
      - لورين كابين (الولايات المتحدة)
      - راؤول غوساين (الهند)
      - أولجا كافاللي (الأرجنتين)

- يعمل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات استنادًا إلى نهج المرحلة الثانية (22 أيار (مايو) 2019) الذي يحاول تحقيق التوازن بين المصالح الممثلة ويستهدف **إمكانية صياغة تقرير المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع**

السياسات في اجتماع) ICANN662-7 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019) **وإكمال المرحلة الثانية في اجتماع ICANN67** (7-12 آذار (مارس) 2020).

- تمشيًا مع هذا النهج، ينبغي تحديد نطاق عمل المرحلة الثانية، الذي نصحت به اللجنة الاستشارية الحكومية (14 آذار (مارس) 2019)، بوضوح، ويتضمن:
  - عناصر الأولوية 1: وضع توصيات السياسات لمشاركة بيانات التسجيل غير العامة مع أطراف ثالثة، والمعروفة أيضًا باسم **نظام الوصول الموحد/الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD)**، بما في ذلك تعريف مجموعات المستخدمين واعتماد الأطراف الثالثة وتوثيقها والأغراض والأساس القانوني اللازم للكشف عن البيانات الشخصية لأطراف ثالثة ومدونات قواعد السلوك والعمليات المختلفة المرتبطة بها.
  - الأولوية 2: تناول عدد من **القضايا التي لم يتم تناولها بالكامل في المرحلة الأولى**، بما في ذلك: التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين وجدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول المصدر ودقة بيانات نظام WHOIS والغرض الإضافي المحتمل من ICANN لمعالجة البيانات فيما يتعلق بالمتطلبات البحثية لمكتب المدير الفني المسؤول لديها.
  - توصية المرحلة الأولى التي لم يتم تبنيها من قبل مجلس إدارة ICANN: بالنظر إلى قرار مجلس إدارة ICANN (15 أيار (مايو) 2019)، من المتوقع أيضًا أن تتم مناقشة العملية المعجّلة لوضع السياسات بشكل أكبر، بالتنسيق مع مشاركة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع مجلس إدارة ICANN، بشأن الغرض الثاني[3] لمعالجة البيانات الشخصية في نظام WHOIS وجمع نطاق المؤسسة وعرضه.

- غطت مداولات المرحلة الثانية من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات حتى الآن ما يلي:
  - مجموعة مقترحة من تعريف العمل (30 أيار (مايو) 2019)
  - توضيح الأسئلة القانونية لاستقدام مستشار خارجي، عن طريق اتباع المذكرات القانونية التي تم الحصول عليها خلال المرحلة الأولى
  - اقتراح مبدئي لتعريف مجموعات المستخدمين (3 حزيران (يونيو) 2019)

سياسة بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام

- في أعقاب اتخاذ مجلس إدارة ICANN إجراءً بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 أيار (مايو) 2019)، انتهت صلاحية المواصفة المؤقتة المعنية ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام في 20 أيار (مايو) 2019، ويتم استبدالها الآن بسياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام.

- تتطلب هذه السياسة المؤقتة من **الأطراف المتعاقدة مواصلة تنفيذ التدابير التي تتوافق مع المواصفة المؤقتة**، ريثما يتم تنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية وفقًا لتوصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات.

- قدم عمل ممثلو مؤسسة ICANN ومجتمعها في فريق مراجعة التنفيذ (IRT)، والذي يمثل اللجنة الاستشارية الحكومية من خلال عضو مجموعة عمل الأمن العام، غريغوري مونييه (يوروبول)، خطة مكونة من ثلاث مراحل (راجع الشريحة رقم 14) **لتنفيذ سياسة بيانات التسجيل النهائية**، بما يتفق مع المبادئ المنصوص عليها في التوصية رقم 28.

- من ناحيةٍ أخرى، تجدر الإشارة، كما تم التأكيد أثناء جلسة قمة قسم النطاقات العالمية (8 أيار (مايو) 2019)، إلى أن **فريق تنفيذ ICANN غير قادر على تأكيد ما إذا كان من الممكن الوفاء بتاريخ سريان سياسة بيانات التسجيل النهائية المقرر في 29 شباط (فبراير) 2020 أم لا**. وسيعتمد ذلك على قدرة ICANN على اقتراح الأمر كي ينظر فيه المجتمع ومن ثم وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنفيذ، بالتعاون مع فريق مراجعة التنفيذ، مع تقديم إخطار مناسب للأطراف المتعاقدة (6 أشهر بموجب العقد)، قبل 29 آب (أغسطس) 2019.

[3] "الإسهام في الحفاظ على أمن واستقرار ومرونة نظام أسماء النطاقات بما يتفق مع مهمة ICANN من خلال تمكين الردود على طلبات الإفصاح عن البيانات المشروعة."

- نتيجةً لذلك، **لن يتم تناول تأثير المواصفة المؤقتة على تحقيقات إنفاذ القانون**، كما تمت الإشارة إليه في القسم 4.2 من بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في برشلونة (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2018)، **على المدى القصير**. وتشمل المخاوف:
  - خلقت المواصفة المؤقتة الحالية نظامًا مقسمًا لتوفير الوصول يتألف من آلاف السياسات المتميزة التي تعتمد على المسجل المعني
  - فشلت المتطلبات الموجودة في المواصفات المؤقتة التي تحكم بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام في تلبية احتياجات محققي إنفاذ القانون والأمن الإلكتروني (مع وجود مخاوف مماثلة لأولئك المشاركين في حماية الملكية الفكرية) بسبب:
    - تأخر التحقيقات أو وقفها؛
    - لا يعرف المستخدمون كيفية طلب الوصول إلى المعلومات غير العامة؛
    - وقد تم منع العديد من أولئك الذين يسعون إلى الوصول.

- في المشورة التي قدمتها في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي (14 آذار (مارس) 2019) في اجتماع ICANN64، شددت اللجنة الاستشارية الحكومية على الحاجة إلى "التنفيذ السريع للسياسات الجديدة لخدمات دليل التسجيل عند وضعها والاتفاق عليها، بما في ذلك عن طريق إرسال أجزاء مميزة إلى التنفيذ عند الموافقة عليها، مثل الأسئلة المؤجلة من المرحلة الأولى".

- في رده (15 أيار (مايو) 2019)، وافق مجلس إدارة ICANN على هذه المشورة وذكر أنه "سيبذل قصارى جهده، في حدود سلطته واختصاصه، وفي ضوء اعتبارات أخرى ذات صلة"

مشاركة مؤسسة ICANN مع هيئات حماية البيانات (DPAs)

- **بين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) عام 2018، قدمت ICANN تقريرًا** عن عملها مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الأوروبية التي تسعى إلى الحصول على وضوح قانوني بشأن نموذج وصول موحد محتمل، واستكشافها للطرق القانونية والتقنية من أجل تحويل المسؤولية من الأطراف المتعاقدة إلى ICANN لتوفير الوصول إلى جهات غير عامة بيانات التسجيل أثناء إنشاء حل موحد قابل للتوسع عالمياً للوصول إلى هذه البيانات. تم ذلك من خلال:
  - مدونة القانون العام لحماية البيانات الخاص بـ ICANN وحماية البيانات/تحديث الخصوصية (24 أيلول (سبتمبر) 2018)
  - عرض تقديمي من قبل الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN خلال اجتماع فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات وجهًا لوجه (25 أيلول (سبتمبر) 2018)
  - ندوة تحديث حماية البيانات/الخصوصية (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018)
  - تقرير حالة إلى GAC (8 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) استجابة لمشورة GAC
  - قضايا حماية البيانات / الخصوصية: مدونة الملف الختامي لاجتماع ICANN63 والخطوة التالية (8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2018)

- أبلغت ICANN عن النظر في الطرق التالية:
  - تعيين ICANN كبوابة للموافقة على طلبات الأطراف الثالثة للوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة، والتي ستطلبها من السجلات وأمناء السجل ذوي الصلة من خلال بروتوكول الوصول إلى بيانات التسجيل الجديد (RDAP)،
  - تطوير مدونة قواعد السلوك الخاصة بنظام WHOIS مع الهيئات ذات الصلة، بما يتماشى مع المادة 40 من القانون العام لحماية البيانات،
  - البحث فيما إذا كانت الوثائق الموجودة المعتمدة في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدور المصلحة العامة لنظام WHOIS تلبي متطلبات القانون العام لحماية البيانات لتبرير معالجة البيانات ذات الصلة.

- فيما يتعلق بهذه الجهود، قدمت ICANN لتعليقات المجتمع اثنين من التعديلات لوثائق الإطار الخاصة به فيما يتعلق بنموذج الوصول الموحد: عناصر إطار لنموذج وصول موحد (18 تموز (يونيو) 2018) ومسودة إطار عمل لنموذج ممكن للوصول الموحد (20 آب (أغسطس) 2018).

- قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية تعليقات مبدئية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) على مسودة إطار لنموذج وصول موحد محتمل، قبيل اجتماع ICANN63.

- منذ اجتماع ICANN63، تم إنجاز عمل كبير في المجموعة المعنية بالدراسة الفنية حول الوصول الى بيانات التسجيل غير العامة التي شُكِّلَت (14 ديسمبر 2018) من أجل التوصل إلى حل فني يجعل مؤسسة ICANN هي الكيان الوحيد الذي بإمكانه تلقي استعلامات معتمدة بشأن بيانات التسجيل غير العامة.

- في 2 أيار (مايو) 2019، أعلنت مجموعة المواصفات الفنية تقديم نموذجها الفني النهائي (30 نيسان (أبريل) 2019) إلى المدير التنفيذي لمؤسسة ICANN والذي أشار إلى أنه سيتم استخدامه في المناقشات مع المفوضية الأوروبية ومجلس إدارة حماية البيانات الأوروبية "لتحديد ما إذا كان النموذج الموحد للوصول الذي يعتمد على النموذج الفني يقلل من المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة أم لا."

المواقف الحالية

- خطاب اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات السياسات للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (24 أبريل 2019)، والذي تضمن البيانات التالية:
  - سلطت اللجنة الاستشارية الحكومية الضوء على مخاوف السياسة العامة فيما يتعلق بهذه التوصيات في مساهمة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات (19 شباط (فبراير) 2019) وآخرها في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية/اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين بشأن العملية المعجّلة لوضع السياسات (13 آذار (مارس) 2019). بالإضافة إلى ذلك، في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في برشلونة (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2019)، علمت اللجنة الاستشارية الحكومية بأن "المتطلبات الحالية الواردة في المواصفة المؤقتة التي تحكم بيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى الحالي لا يمكنها تلبية احتياجات محققي إنفاذ القانون والأمن السيبراني"، خاصةً بسبب "النظام المقسم لإتاحة الوصول المكوَّن من آلاف السياسات المتميزة اعتمادًا على المسجل المعني".
  - تعتقد اللجنة الاستشارية الحكومية أن توصيات السياسات للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات تشكل أساسًا كافيًا لمؤسسة ومجتمع ICANN للمضي قدمًا - مع مراعاة الحاجة الملحة للوضع الراهن - لاستكمال نموذج نظام WHOIS الشامل الذي يغطي دورة معالجة البيانات بالكامل، بدءًا من التجميع وصولاً إلى الكشف، بما في ذلك الاعتماد والمصادقة، والتي من شأنها استعادة الوصول المتسق وفي الوقت المناسب إلى بيانات التسجيل غير العامة لمصالح الطرف الثالث، بما يتوافق مع القانون العام لحماية البيانات وقوانين حماية البيانات والخصوصية الأخرى.
  - تلتزم اللجنة الاستشارية الحكومية بدعم التطورات اللاحقة ذات الخبرة المناسبة من أجل التطوير والتنفيذ السريع لنظام WHOIS الشامل، الذي يوازن بين مختلف المصالح العامة والخاصة المشروعة المعرضة للخطر، بما في ذلك الخصوصية والمساءلة، في المستقبل القريب.

- ركزت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي على هامش اجتماع ICANN64 (14 آذار (مارس) 2019) على ضمان استمرار العمل المناسب في المرحلة الثانية من العملية المعجّلة لوضع السياسات وتنفيذ توصيات المرحلة الأولى

- مساهمة اللجنة الاستشارية الحكومية في التقرير النهائي للعملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)

- مساهمة اللجنة الاستشارية الحكومية في التقرير الأولي للعملية المعجّلة لوضع السياسات (21 كانون الأول (ديسمبر) 2018)

- ملاحظات GAC حول WHOIS وتشريع حماية البيانات (القسم 2.4) ومتابعة المشورة السابقة (القسم 2.4) في بيان برشلونة في ICANN63 رقم 63 (25 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) ورد مجلس إدارة ICANN في بطاقة تسجيل النتائج (27 كانون الثاني (يناير) 2019)

- التعليقات المبدئية للجنة الاستشارية الحكومية (16 تشرين الأول (أكتوبر) 2018) على مسودة إطار لنموذج وصول موحد محتمل نشرتها ICANN في 20 آب (أغسطس) 2019

- مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في بنما على هامش اجتماع ICANN62 (28 حزيران (يونيو) 2018)
- كانت مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في سان خوان على هامش اجتماع ICANN61 (15 آذار (مارس) 2018) موضوعًا لمشاورة غير رسمية بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN (8 أيار (مايو) 2018) والتي أدت إلى إصدار بطاقة سجل أداء مجلس الإدارة (11 أيار (مايو) 2018). وردًا على ذلك، طلبت اللجنة الاستشارية الحكومية من مجلس الإدارة أن يقرر اتخاذ إجراء بشأن مشورة كان يمكن أن يرفضها (17 أيار (مايو) 2018). أصدر مجلس إدارة ICANN بطاقة سجل أداء محدثة (30 أيار (مايو) 2018) كجزء من القرار الرسمي.
- تعقيب GAC (8 آذار (مارس)) على النموذج المؤقت المقترح للامتثال للقانون العام لحماية البيانات
- تعليقات GAC (29 كانون الثاني (يناير) 2018) على النماذج المؤقتة المقترحة للامتثال للقانون العام لحماية البيانات بما في ذلك:
  - أبرز التحليلات القانونية التي تدعم هدف ICANN للحفاظ على نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن
  - مخاوف وعدم الاتفاق مع بعض نتائج التحليل القانوني المتعلقة بإخفاء البريد الإلكتروني لصاحب التسجيل والحاجة إلى إجراءات قانونية لدعم طلبات فرض القانون لبيانات نظام Whois غير العامة
  - مراجعة لكل من النماذج الثلاثة المقترحة مع التوصيات
  - نموذج امتثال رابع مقترح يدعو إلى: معاملة متباينة لبيانات الشخص الطبيعي والاعتباري ؛ فترات احتفاظ أطول للبيانات ؛ تطوير نظام اعتماد لجميع الأطراف ذات الحاجة الشرعية للوصول إلى البيانات غير العامة، بما في ذلك الترتيبات الإلزامية لإصدار الشهادات الذاتية في هذه الأثناء ؛ تطبيق صارم للنموذج على الأطراف المشمولة في نطاق القانون العام لحماية البيانات، في حين أن الآخرين سيحتفظون بنظام Whois المفتوح
- تم قبول مشورة GAC في بيان أبوظبي في ICANN60 (1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017) وفقًا لبطاقة تسجيل النتائج الخاصة بمجلس إدارة ICANN (4 شباط (فبراير) 2018) التي تطرقت إلى 4 مجالات تشمل:
  - استمرار ملاءمة مبادئ Whois GAC لعام 2007؛
  - إمكانية الوصول إلى Whois للمستخدمين المعترف بهم لأغراض مشروعة؛
  - التوافر القانوني لبيانات Whois لاحتياجات حماية المستهلك وإنفاذ القانون، بقدر كونها عامة؛
  - إشراك GAC في تصميم وتنفيذ أي حل وشفافية ICANN في هذه العملية.
- مبادئ GAC المتعلقة بخدمات WHOIS لـ gTLD (28 آذار (مارس) 2007)

الوثائق المرجعية الأساسية

- سياسة بيانات التسجيل المؤقتة لنطاقات المستوى الأعلى العام (20 أيار (مايو) 2019) التي تحل محل المواصفة المؤقتة المتعلقة ببيانات تسجيل نطاق المستوى الأعلى العام (25 أيار (مايو) 2018)
- رد مجلس إدارة ICANN على بيان اللجنة الاستشارية الحكومية في كوبي (15 مايو (أيار) 2019)
- بطاقة سجل أداء مجلس إدارة ICANN بشأن توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (15 مايو (أيار) 2019)
- التعليق العام للمفوضية الأوروبية (17 نيسان (أبريل) 2019) والتوضيحات اللاحقة (3 مايو (أيار) 2019) بخصوص توصيات المرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات
- التقرير النهائي للمرحلة الأولى من العملية المعجّلة لوضع السياسات (20 شباط (فبراير) 2019)

معلومات إضافية

الصفحة المرجعية للجنة الاستشارية الحكومية بشأن نظام WHOIS وتشريع حماية البيانات
https://gac.icann.org/activity/whois-and-data-protection-legislation

صفحة مرجع مؤسسة ICANN بشأن قضايا حماية البيانات/الخصوصية
https://www.icann.org/dataprotectionprivacy

عملية وضع السياسات العاجلة لدى GNSO بخصوص المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD
https://gnso.icann.org/en/group-activities/active/gtld-registration-data-epdp

إدارة الوثائق

الاجتماع	اجتماع ICANN65 في مراكش، 24-27 حزيران (يونيو) 2019
العنوان	نظام WHOIS وسياسة حماية البيانات
التوزيع	أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية والجمهور (بعد الاجتماع)
تاريخ التوزيع	الإصدار 1: 6 حزيران (يونيو) 2019